

فلسطين

المرّة ليست الانتظار على البوابة الفلسطينية والخوف من المنع الأمني أو العودة مجدداً عبر حافلة المرجمين. ولا مكوث ليلة في القاعدة المصرية دون أي مقومات للجلوس. فضلاً عن النوم. ما يواجه الفريزيت. الذين يحالفهم الحظ بالسفر هذه الأيام. حالات النهب بالجبر على أيدي الجنود المصريين. للمغادر منهم وللعائد إلى حدّ يصير فيه الزعتر الفلسطيني مطلوباً للأمن!

طريق غزة . القاهرة حواجز للإهانة... وللسرقة

غزة - هاني إبراهيم

365، في حين أن تشرين الأول الماضي وكانون الأول الجاري حصلنا النسبة الأكبر من تلك الأيام بنحو 13 يوماً، منها الأيام الثلاثة الأخيرة. آخر هذه التجاوزات، التي تُغطى تحت ظل قانون الطوارئ المعمول فيه داخل سيناء، هي عمليات النهب والسرقة من حقائب المسافرين في الاتجاهين، عبر سلسلة من الحواجز الرسمية للجيش المصري، في الطريق من غزة إلى القاهرة، والعكس، تحت حجة التفطيش أو الحمل الزائد! هؤلاء الجنود، المُلقون وسط الصحراء في مواجهة حصاد الدولة المصرية في سيناء، هم على قناعة بعد التحريض المتواصل بأنه لا يحق لمن هو سبب في «تقوية الإرهاب» في بلادهم أن يسافر، فعليه - كما يبدو - أن يدفع ضريبة تنقله على حواجزهم وفق ما يرونه مناسباً.

وزيادة على أن كل حاجز يستغرق ما بين ساعة في الحد الأدنى إلى أربع ساعات لتفتيش كل الحقائق، يصادر الجنود كل ما يحلو لهم، بدءاً من المجوهرات والساعات الثمينة وكذلك الأجهزة المحمولة (حواسيب وهواتف)، مروراً بما يلزمهم من المؤونة (الحلويات والطعام)، وحتى كل ما يجدره من سجاجير و«المعسل» الخاص بالأرجيلة. وللأخير حكايته الخاصة، إذ إن كل حاجز يمرون عبره يأخذ كمية محدودة من كل شخص

منذ المصالحة المرحلية بين حركة «حماس» والقيايدي المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان، التي توافقت مع شعور القاهرة بإمكانية الاستفادة من حصار غزة لفتح بوابة اقتصادية عبر منطقة حرة بدلاً من الأنفاق التي دمرها وأغرقها الجيش المصري، زادت مرات الفتح الجزئي لمعبر رفح البري، خاصة في الشهرين الماضيين. لكن هذا «الكرم» المصري المشروط، توازنه تجاوزات عدة، منها رسمية وغير رسمية، والأخيرة - على أي حال - مسكوت عنها.

«التجاوزات الرسمية» هي سياسة عامة متبعة داخل المعبر، منذ السنوات التي سبقت تولي عبد الفتاح السيسي الرئاسة في مصر وبعدها، وذلك على أيدي العناصر والضباط، الذين يعملون وفق قوائم المنع الأمني، إضافة إلى إرجاعهم أي شخص يشكّون في حاجته إلى السفر، فضلاً عما تملبه عليهم مزاجاتهم الشخصية في أحيان كثيرة، وهذا ما تفيد به دوماً الإفادات والشهادات التي تتجاوز العشرات، وتترك مع كل افتتاح للمعبر.

رغم ذلك، من المهم التنبيه إلى أن «التحسين» الطفيف المذكور لم يمهّد معاناة السفر، فالمعبر فتح لنحو شهر متقطع منذ بداية السنة الجارية، وبالتحديد لمدة 38 يوماً من أصل



يسرق الجنود المصريون ما يحلو لهم من حقائب المسافرين (أي بي آيه)

والاستحقاق للجميع، كأننا عدو لهم، وحتى تعجل معاملتك عليك الدفع بالدولار». وفق المسافرين، صار ثمن المواصلات يدفع على ثلاثة أضعاف السعر الرسمي، كذلك يجب أن تُعطى علبة سجائر للسائق، وقد تزيد التكلفة إن تأخر وقوف الأخير على الحواجز، التي يزيد عددها على ثمانية طوال

في عينيه، ما أجبره على الحاجة إلى عملية جراحية في مصر. يقول: «تبدأ المعاناة في الصالة الفلسطينية عندما تجد جنوداً وضباطاً في أول عمرهم يتأثرون على عجوز كبير أو سيدة لا تستطيع السير»، مضيفاً: «نمت في الصالة المصرية ليلة واحدة على القمامة لأنه لا يوجد عامل نظافة واحد... كمية غريبة من الإهانة

حتى يترك حصة لجنود الحاجز اللاحق، كذلك فإن بعض المسافرين صودرت لهم حقائب بكل مقتنياتهما، وراوحت خسارتهم ما بين ألف إلى ألفي دولار. مواطن أريعي يذم أحمد، هو والد طفل مريض عمره لا يتجاوز الستين، وكان الرجل قد تضرر في الحرب الأخيرة على غزة عام 2014 وأصيب

وقعت في منطقة قريغلا في الكرك ونجح منها اعتقال أحد المسلحين، فيما نقلت «بترا» أن «المداهمة (أمس) المطلوبين وليست مرتبطة بالعملية الإرهابية التي وقعت» قبل يومين، رغم أن الوضع الأمني في المحافظة أظهر إخفاقاً غير مسبوق للأجهزة الأردنية، فضلاً عن غياب المعلومات الاستخباراتية.

في المقابل، تبني تنظيم «داعش» الهجوم الذي وقع الأحد الماضي وأوقع عشرة قتلى، بينهم سبعة رجال أمن وسائحة كندية، و34 جريحاً، فضلاً عن مقتل المهاجمين الأربعة. وقال التنظيم، في بيان نشر على مواقع جهادية تابعة لها: «قام أربعة من جنود الخلافة مزودين بأسلحة رشاشة وقنابل يدوية بالإغارة على تجمعات للأمن الأردني ورعايا دول التحالف الصليبي».

ويوم أمس، عاد الملك عبد الله الثاني وأكد أن هجوم الكرك «لن يؤثر في أمن الأردن واستقراره، بل سيزيده قوة». ونقل بيان صادر عن «الديوان الملكي»، قول عبد الله خلال زيارته المديرية العامة لقوات الدرك: «لن يستطيع المجرمون العابثون

الأردن

«داعش» يتبنى «غارة القلعة» تجدد الاشتباكات في الكرك

أعلنت مصادر أمنية ومحلية في محافظة الكرك، جنوبي الأردن، تجديد الحوادث الأمنية في المحافظة، بعدما حدث تبادل لإطلاق النار، عصر أمس، بين رجال أمن ومسلحين في أثناء عملية دهم أحد المنازل. وذكرت «وكالة الأنباء الأردنية الرسمية - بترا»، أن «قوة أمنية مشتركة... تتعامل مع عدد من المطلوبين المتحصنين داخل أحد المنازل»، مضيفاً أن «المطلوبين بادروا بإطلاق النار تجاه القوة الأمنية التي طوقت المكان بهدف إلقاء القبض عليهم». وفي خلال الدهم، قُتل رجل أمن يدعى أحمد الحويطات، وأصيب آخر، علماً بأن العملية الأمنية

بعد التكنم الأمني الرسمي على هوية منفذي الهجوم وجنسياتهم «لأسباب أمنية». بادرت مواقع وحسابات تابعة لـ «داعش» إلى تبني «غارة القلعة» في الكرك. لكن الأخطر هو تجديد الاشتباكات في الكرك مع مجموعة أخرى، فيما تنفي الجهات الرسمية ارتباط الحديث ببعضهما

حالة الكرك تظهر إخفاقاً غير مسبوق وغياباً للمعلومات

المساس بالأمن... العالم يعاني كل يوم من الإرهاب ويخوض معركة مصيرية ضده، وما حدث في المملكة يحدث في دول أخرى في الغرب والشرق».

بجانب التخوفات من تبعات على السياحة في المملكة، يرى محللون أن ما يحدث في الكرك سيمثل «عبئاً أمنياً ثقيلاً» يضاف إلى أزمة اقتصادية. وقد بدت شوارع العاصمة عمان في الأيام الماضية خالية من أزمات السير المعتادة، في إشارة قد تعكس الوجود الذي ساد المجتمع الأردني، خاصة أنه لم يتوقع أن يشهد مثل هذا الحدث الاستثنائي، رغم أن العام الجاري الذي يوشك على الرحيل، شهد عدة



قتل أمس رجل أمن وأصيب آخر فيما اعتقل أحد المسلحين (أف ب)